



BANK CREDIT OF ROLE IN THE TRANSFER OF THE IMPACT OF MONETARY POLICY TO THE ECONOMIC ACTIVITY IN IRAQ FOR THE PERIOD (2003-2015)

(*) الائتمان المصرفي ودوره في نقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط
الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

(**) نغم عباس عبيد التويجري

(***) حسين ديكان درويش

Abstract

The research aims to identify and measure the bank credit role in the transfer of the impact of monetary policy to the economic activity in Iraq for the period (2003-2015) it's been divided into three chapters for the purpose of achieving it hypothesis and goals, for the purpose of access for this purpose the researcher used turnkey program ((E views)) for the purpose of estimating several equations models manner (simple linear regression)

And also to that the search reached important conclusions that reflect the contribution of the banking credit structure by sector in the transfer of the impact of monetary policy and Vital role in stabilizing economic activity in Iraq through the use of their tools (quantitative and qualitative), on the other side, standard models estimated the logic of economic theory of the relationship agreement between economic variables subject of research, and it was one of the best standard models the relationship between two variables (GDP) and (CF) and this is shown by the explanatory model and the ability of (R²) and adult (84%) Finally, activate bank credit role through the banks also recommends (government, civil, and mixed) to pursue an expansionist policy of any increase credit provision, thereby increasing the national income level and thus raise the

(*) بحث مستقل.

(**) طالب ماجستير - جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد .

(***) جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد.

level of economic activity in Iraq, and the need for the relevant authorities (the central bank, the Ministry of planning, Ministry of Finance). Thoroughly worthwhile studies that contribute to facilitate the mechanism of granting loans and cash credit for this role in Aalbarz The monetary policy tools, especially (IR, MS) and their role in pushing for the stability of macroeconomic variables in Iraq.

المستخلص:-

يهدف البحث إلى تحديد وقياس دور الائتمان المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٠٣) وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول لغرض تحقيق فرضيته وأهدافه ولغرض الوصول لهذا الغرض استخدمت الباحثة البرنامج الجاهز (E views) لغرض تقدير عدة نماذج من المعادلات بأسلوب الانحدار الخطي البسيط وبطريقة المربعات الصغرى (OLS)، إضافة إلى ان البحث توصل إلى استنتاجات مهمة والتي تعكس مساهمة هيكل الائتمان المصرفي وحسب القطاعات في نقل أثر السياسة النقدية وتفعيل دورها في استقرار النشاط الاقتصادي في العراق من خلال استخدامها لأدواتها (الكمية والنوعية)، ومن جانب آخر اوضحت النماذج القياسية المقدرة إتفاقها مع منطق النظرية الاقتصادية حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث، وكان من اكفاً النماذج القياسية المقدرة العلاقة بين المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والائتمان النقدي (CF) وهذا ما بينته القدرة التفسيرية للنموذج والمتمثلة ب(R²) والبالغة (٨٤%).

كما ويوصي البحث بتفعيل دور الائتمان المصرفي من خلال قيام المصارف (الحكومية، الاهلية، والمختلطة) بانتهاج سياسة توسعية اي زيادة تقديم الائتمانات المصرفية ومن ثم زيادة مستوى الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى النشاط الاقتصادي في العراق، و ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة التخطيط، وزارة المالية). بالأهتمام بدقة الدراسات التي تساهم في تسهيل الية منح القروض والائتمان النقدي لدوره البارز في تحفيز أدوات السياسة النقدية وخاصة (سعر الفائدة IR، عرض النقد MS) ودورها في الحث على استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق.

المقدمة:-

يحتل الجهاز المصرفي مكانة مميزة في الحياة الاقتصادية لاي اقتصاد، فالجهاز المصرفي روابطه الوثيقة مع جميع فروع النشاط

الاقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها والعمل على تطوير الحياة الاقتصادية، ويعد الجهاز المصرفي احد اهم الاجزاء في النظام المالي. فضلاً عن ان عملية منح الائتمان مرتبطة بشكل مباشر بوضع الاقتصاد القومي للبلد ولهذا فان اي تغييرات تحدث في الاقتصاد القومي سوف يكون انعكاسها بشكل مباشر على الوظيفة الائتمانية وبالتالي على الاستقرار المصرفي .

وتهدف السياسة النقدية من خلال استخداماتها لأدواتها المتمثلة بـ (الادوات الكمية و النوعية) إلى تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي وهي (الاستخدام الامثل للموارد المتاحة, استقرار المستوى السنوي للأسعار، تحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة، تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، الاستقرار المالي والمصرفي).

ولكن من المهم في هذا الموضوع هو كيفية نقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال الدور الذي يمارسه الائتمان المصرفي في هذا الخصوص. من خلال قيام المصارف بتوزيع الائتمان على القطاعات المختلفة وهي (القطاع السنوي، القطاع الخاص، القطاع المالي) لتشغيل عجلة الاستثمار وزيادة مستوى الدخل القومي ومن ثم رفع مستوى النشاط الاقتصادي في البلد.

اهمية البحث:- تأتي اهمية البحث من خلال بيان الدور الذي يؤديه الائتمان المصرفي في احداث تغييرات في مؤشرات السياسة النقدية ونقل اثرها إلى النشاط الاقتصادي في العراق، وذلك من خلال الاهتمام بنماذج المعادلات المستخدمة لتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوعة البحث وباستخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط (SLM).

مشكلة البحث:- القصور في تحليل الية منح الائتمان، وفي الاجراءات والدراسات المتعلقة بالجدوى المالية لتي تجريها المصارف قبل عملية منح الائتمان، ادى إلى ضعف دور الائتمان المصرفي في نقل اثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق.

هدف البحث:- يسعى البحث إلى تحقيق الهدف التالي:

قياس وتحليل اثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في التأثير على النشاط الاقتصادي في العراق من خلال الدور الذي يلعبه الائتمان المصرفي في نقل اثرها إلى النشاط الاقتصادي.

فرضية البحث:- يساهم هيكل الائتمان النقدي وحسب القطاعات في نقل اثر السياسة النقدية وتفعيل دورها في استقرار النشاط الاقتصادي في العراق.

اسلوب البحث:- يعتمد البحث أسلوب المزج بين المنهجين الوصفي التحليلي السنة والمنهج الكمي باستخدام الأساليب القياسية في التقدير وبالإعتماد على مجموعة من المصادر العلمية والبيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة.

حدود البحث :- وتتجلى حدود البحث في الحدين الاتيين :

(١) الحدود المكانية :

وتتجسد في دراسة هيكل الاقتصاد العراقي وبخاصة مؤشرات الاقتصاد الكلي اي (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الاستثماري، التضخم)، إلى جانب المؤشرات النقدية (الائتمان النقدي، عرض النقد).

(٢) الحدود الزمانية :

وتتمثل ببيانات الاقتصاد العراقي الصادرة عن وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي للمدة من (2003-2015).
هيكلية البحث:- قسم البحث إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول منها الإطار النظري للائتمان المصرفي والسياسة النقدية ولبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، اما الثاني فقد تناول تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)، في حين تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي والتحليل القياسي للنماذج.

المبحث الاول

**(الإطار النظري للائتمان المصرفي والسياسة النقدية
ولبعض متغيرات الاقتصاد الكلي)**

اولاً:- الإطار النظري للائتمان المصرفي

١. مفهوم الائتمان المصرفي

تنوعت وتعددت مفاهيم الائتمان المصرفي شأنه في ذلك شأن الكثير من المفاهيم الاخرى في المجالات الاقتصادية والادارية والاجتماعية، فقد عرف الائتمان بشكل سنة بانه (عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة) اما الائتمان المصرفي والذي هو اهم انماط الائتمان والذي نشأ كنتيجة طبيعية لنشأة المؤسسات المالية الوسيطة فقد عرف على انه (عملية تعاقد ذات عوض تحتاج إلى فترة زمنية وتستدعي قيام الثقة بين

المتسلمين المقرض والمقترض) اذ يشترط البنك الثقة بالمقترض^(١) كما وعرف الائتمان المصرفي بانه (الامان او الثقة التي تتحقق لدى كل من الدائن والمدين، والتي ينجم عنها دفع قيمة في الوقت الحاضر، والدفع المؤجل لها في المستقبل ويتم هذا من خلال مبادلة سلع او خدمات او نقود لقاء التعهد بالدفع لاحقا)^(٢).

٢. وظائف الائتمان المصرفي

ان التطورات التكنولوجية والاقتصادية ونمو مؤسسات الجهاز المصرفي واتساع الاسواق النقدية والمالية اعطت، الائتمان المصرفي اهمية كبيرة وذلك من خلال امكانية تجميع الموارد المالية وتعبئتها باتجاه الانشطة الاقتصادية من اجل الوصول بالنشاط الاقتصادي إلى العمالة الكاملة الا ان هذه ليست الوظيفة الوحيدة للائتمان المصرفي حيث ان له وظائف عديدة اذ يعتبر الائتمان دم الحياة للأعمال، وبهذا فان اهمية المصارف ودورها في عمل الاقتصاد وتطوره وتنميته تبرز من خلال الوظائف التي يؤديها الائتمان الذي تمنحه المصارف والتي تتمثل فيما يلي^(٣) :

- أ- **زيادة الانتاج :** فالمشاريع الزراعية والصناعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة والحديثة التكوين بحاجة دائمة إلى موارد مالية تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، فلا بد ان تطلب الائتمان وهنا يأتي دور مؤسسات الاقراض المتخصصة في توفير الائتمان بحسب كل نشاط يطلب الائتمان وبحسب الفترة التي تحتاجها هذه المشاريع لا نجاز اعمالها فالائتمان يسهم في توفير الفرص الاستثمارية لزيادة الانتاج وتوسيعه.
- ب- **زيادة الاستهلاك :** من خلال تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات والذي يحفز وحدات الانتاج الوطني على زيادة انتاجها حيث يعطي الائتمان المصرفي قدرة شرائية اضافية او جديدة لذوي الدخل المنخفضة للحصول على بعض السلع الاستهلاكية او المعمرة لسد احتياجاتهم.
- ج- **الافادة من الموارد المالية العاطلة :** من خلال تشغيلها على شكل ائتمان يمنح للوحدات الانتاجية او الاستهلاكية وبشكل يجعل مستخدم

(١) أ. د. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١٤٣.

(٢) د. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار للكتاب العالمي، عمان - الاردن، ط ١-٢٠٠٦، ص ٢٦٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل ينظر :

د. زكريا الدوري ، د. يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان - الاردن، ٢٠٠٦، ص ٧٦-٧٧.
د. فليح حسن خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٦-٢٨١.

الائتمان ينتفع به وكذلك مانح الائتمان يحصل على عائد من خلال استغلال مدخراته المعطلة.

د- **يسهم الائتمان المصرفي:** من اجل الحصول على عائد من القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة إلى تحقيق التوزيع الكفؤ للموارد، والكفاءة الاعلى في استخدام هذه الموارد.

هـ - **قدرة الائتمان المصرفي:** على تسوية المبادلات التجارية اي التبادل بين طرفين .

مما تقدم نجد ان الائتمان المصرفي تنعكس اثاره بصورة واضحة على جميع القطاعات الاقتصادية وعلى متغيرات الدخل القومي خصوصا الاستهلاك والاستثمار... الخ.

ثانياً:- الاطار النظري للسياسة النقدية

١. مفهوم السياسة النقدية

تنوعت وتعددت مفاهيم السياسة النقدية شأنها في ذلك شأن الكثير من المفاهيم الاخرى، فقد عرفت السياسة النقدية على انها (مجموعة من القرارات والاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقد بغية تحقيق هدف محدد او مجموعة من الاهداف الاقتصادية باستخدام الادوات النقدية المتاحة)^(٤) كما يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها (جميع الوسائل التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة للتأثير على مقدار وتوفر واستعمال النقد والائتمان)^(٥). كذلك يمكن تعريف السياسة النقدية بانها(محاولة من قبل البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد ومعدلات الفائدة، وكبح جماح الجهاز المصرفي في منح الائتمان لدعم استقرار النشاط الاقتصادي)^(٦).

٢. السياسة النقدية ودورها في الاقتصاد

يمكن اجمال دور السياسة النقدية في الاقتصاد بما يأتي^(٧) :

أ. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المحافظة على القوة الشرائية للنقود عن طريق التحكم في عرض النقد والطلب على النقود.

(٤) أ. د. عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، ط١، ٢٠١٥، ص١٧٣.

(٥) أ. د. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط١، دار وائل للنشر- عمان، ٢٠٠٩، ص٢٥٩.

(٦) S.D obson and S. PalfreMan, Introduction to EconoMics, Oxford university press, P. 266 .

(٧) أ. د. محمود حسين الوادي واخرون ، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة - عمان، ط١، ٢٠١٠، ص٣٢٣.

ب. معالجة الازمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد القومي كالتضخم والانكماش.

ت. المساهمة في تقليص الفجوة في الميزان التجاري.

ث. المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

ثالثاً: العلاقة بين الائتمان المصرفي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي

١. الناتج المحلي الاجمالي:

يساعد GDP في قياس القوة الانتاجية (مقدار ما ينتجه الاقتصاد) خلال فترة محددة قد تكون (اربعة اشهر، ثلاثة اشهر، او سنة) وهو القيمة السوقية للسلع النهائية والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال فترة محددة^(٨).

ويمكن صياغة معادلة الناتج المحلي الاجمالي على النحو التالي^(٩):

الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي $\pm$ صافي دخل عناصر الانتاج من وإلى الخارج

ويمكن كتابة المعادلة على النحو التالي:

الناتج المحلي الاجمالي = الناتج القومي الاجمالي $\pm$ صافي دخل عناصر الانتاج من وإلى الخارج.

٢. الانفاق الاستثماري:

يتعلق قرار الانفاق الاستثماري بحافز ودافع الربح، اذ يتم الحصول على السلع الرأسمالية من قبل منشآت الاعمال عندما تعتقد بأن هذا الاجراء سيكون مربح، ويعتبر دافع الربح هو المحرك الاساسي لقرار الاستثمار^(١٠). ويعرف الاستثمار بأنه ذلك الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الانتاجية من اجل تكوين راس المال^(١١). في حين عرف على انه "ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الانية الموجهة إلى انتاج السلع الرأسمالية بغية زيادة طاقة البلد الانتاجية كالمكائن

R. H. Frank and B. S. Bernanke Principles of Economics, (٨) McGraw-Hill, 2008, P.491.

(٩) عبد الحليم كراجه وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر-عمان، ط٢، ٢٠٠١، ص١٨-١٩.

McConnell and Brue, Macroeconomics, McGraw-Hill Higher education, 6 th., ed., 2005, P.159 .

(١١) د. طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، ط١، ٢٠١٣، ص١٢٣.

والالات ووسائل النقل، والانشاءات والابنية على اختلاف انواعها
(عدا الانشاءات المستخدمة لاغراض عسكرية)^(١٢).

المبحث الثاني

(تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)
(٢٠١٥)

اولاً:- توزيع الائتمان النقدي حسب القطاعات في العراق للمدة (2015-2003)

يتضح من الجدول (١) الذي يبين توزيع الائتمان النقدي على القطاعات (العام، الخاص، المالي)، بأن الائتمان النقدي بلغ (824) مليار دينار في نهاية سنة 2004، مقارنة بنظيره سنة 2003 حيث بلغ (620) مليار دينار، حيث شكل القطاع العام ما نسبته (23%) من اجمالي الائتمان خلال سنة 2004 مقابل (36%) خلال سنة 2003، وشكل القطاع الخاص ما نسبته (75%) من الائتمان خلال سنة 2004 مقابل (64%) سنة 2003، اما القطاع المالي فشكل نسبة (2%) من اجمالي الائتمان خلال سنة 2004، اما خلال سنة 2003 فتوزع الائتمان بين القطاع السنة والخاص. اما خلال سنة 2006 فبلغ اجمالي الائتمان (2664) مليار دينار، مقابل (1716) مليار دينار سنة 2005، يذهب اغلب الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص حيث سجل رصيد الائتمان المقدم له (1881) خلال سنة 2006 مقابل (950) مليار دينار سنة 2005، فيما بلغ الائتمان المقدم إلى القطاع العام (759) مليار دينار خلال سنة 2006 مقابل (631) مليار دينار خلال سنة 2005، اما القطاع المالي فقد بلغ رصيد الائتمان المقدم له (24) مليار دينار نهاية سنة 2006 مقابل (135) مليار دينار نهاية سنة 2005. اما خلال سنة 2008 سجل رصيد اجمالي الائتمان ما قيمته (4586) مليار دينار مقابل (3457) مليار دينار سنة 2007، يذهب اغلب الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص حيث سجل رصيد الائتمان المقدم له (3978) مليار دينار في نهاية شهر كانون الاول سنة 2008 وبأهمية نسبية (87%) من اجمالي الائتمان النقدي مقابل (2387) مليار دينار نهاية سنة 2007 وبأهمية نسبية بلغت (69%) من اجمالي الائتمان، فيما بلغ رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع العام (575) مليار دينار سنة 2008 مقابل (1054) مليار دينار سنة 2007، اما القطاع

(١٢) اسوان عبد القادر زيدان، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة (1980-2000)، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ١.

المالي فبلغ رصيد الائتمان المقدم له (33) مليار دينار خلال سنة 2008 مقابل (16) خلال سنة 2007، استمر رصيد الائتمان المقدم بالزيادة خلال سنة 2010 حيث سجل الرصيد الاجمالي للائتمان المقدم للقطاعات الاقتصادية كافة (11721) مليار دينار قياسا برصيد سنة 2009 والبالغ (5689) مليار دينار وبنسبة نمو (24.05%)، وجاء نصيب القطاع الخاص بالمرتبة الاولى من اجمالي الائتمان حيث ارتفع رصيد الائتمان المقدم له من (4646) مليار دينار سنة 2009 إلى (8527) مليار دينار نهاية سنة 2010، فيما بلغ الرصيد المقدم إلى القطاع العام (886) مليار دينار سنة 2010 مقابل (644) مليار دينار سنة 2009، اما القطاع المالي فبلغ رصيده (2308) مليار دينار من اجمالي الائتمان سنة 2010 مقابل (399) مليار دينار سنة 2009. اما خلال سنة 2012 فسجل رصيد اجمالي الائتمان المقدم (28438) مليار دينار مقارنة بنظيره سنة 2011 حيث بلغ (20351) مليار دينار وبنسبة زيادة قدرها (39.74%) ذهب اغلب الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص حيث بلغ (14650) مليار دينار نهاية سنة 2012 مقابل (11365) مليار دينار نهاية سنة 2011، فيما سجل رصيد الائتمان المقدم إلى القطاع العام (6120) مليار دينار خلال سنة 2012 مقابل (1637) مليار دينار خلال سنة 2011، اما القطاع المالي فبلغ رصيد الائتمان المقدم له (7668) مليار دينار خلال سنة 2012 مقابل (7349) مليار دينار خلال سنة 2011. سجل الرصيد الاجمالي للائتمان ارتفاعا خلال سنة 2014 ليصل إلى (34122) مليار دينار مقابل (29950) مليار دينار سنة 2013 وبأهمية نسبية (13.93%)، وسجل رصيد القطاع الخاص منه (17745) مليار دينار وبنسبة (52%) سنة 2014 مقابل (16947) مليار دينار سنة 2013 وبنسبة (57%)، فيما بلغ رصيد القطاع العام (8010) مليار دينار خلال سنة 2014 مقابل (6626) مليار دينار خلال سنة 2013، اما القطاع المالي فسجل (8367) من رصيد الائتمان المقدم خلال سنة 2014 وبنسبة (25%) مقابل (6377) مليار دينار نهاية سنة 2013 وبنسبة (21%). وفي نهاية الفصل الثالث لسنة 2015 بلغ رصيد اجمالي الائتمان المقدم (36751) مليار دينار وبنسبة تغير بلغت (7.70%) فتوزع اغلب الائتمان بين القطاع الخاص والمالي حيث بلغ الائتمان المقدم للقطاع الخاص (18070) مليار دينار وللقطاع المالي (10879) مليار دينار اما الائتمان المقدم للقطاع العام فبلغ (7802) مليار دينار. ويلاحظ ان سنة 2005 هو الاكثر كفاءة في حجم الائتمان النقدي الممنوح بالمقارنة مع سنة 2004 اذ بلغت نسبة التغير (108.25%)، وان سنة 2013 هو الاقل كفاءة في حجم الائتمان النقدي الممنوح بالمقارنة

مع سنة 2012 اذ بلغت نسبة التغير (5.32%)، وبلغ متوسط نسبة التغير (44%) لجميع مدة البحث، وسجل القطاع العام أعلى أهمية نسبية في سنة 2005 والبالغة (37%)، وادنى أهمية نسبية للقطاع العام خلال السنتين (2011,2010) اذ بلغت (8%). فيما سجل القطاع الخاص اعلى أهمية نسبية خلال سنة 2008 اذ بلغت (87%)، وادنى أهمية نسبية له كانت في سنة 2015 اذ بلغت (49%). اما القطاع المالي فسجل اعلى أهمية نسبية له خلال سنة 2011 اذ بلغت (36%)، وادنى أهمية نسبية له خلال السنوات (2008,2007,2006) اذ بلغت (0.01). وبلغ معدل النمو السنوي المركب لاجمالي الائتمان النقدي (36.93%)، فيما بلغ معدل النمو السنوي المركب للقطاعات الثلاثة (العام، الخاص، المالي) (31.4%، 34.2%، 73.7%) على التوالي حيث سجل القطاع المالي اعلى معدل نمو سنوي مركب ويليه القطاع الخاص ومن ثم القطاع السنة.

جدول (أ)
توزيع الائتمان النقدي حسب القطاعات للمدة (2015-2003)
(مليار دينار)

السنة	الائتمان النقدي (1)	نسبة التغير % (2)	قطاع سنة (3)	قطاع خاص (4)	قطاع المالي (5)	نسبة 1:3 (6)	نسبة 1:4 (7)	نسبة 1:5 (8)
2003	620	-	224	396	-	0.36	0.64	-
2004	824	32.90	190	620	14	0.23	0.75	0.02
2005	1716	108.25	631	950	135	0.37	0.55	0.08
2006	2664	55.24	759	1881	24	0.28	0.71	0.01
2007	3457	29.77	1054	2387	16	0.30	0.69	0.01
2008	4586	32.66	575	3978	33	0.13	0.87	0.01
2009	5689	24.05	644	4646	399	0.11	0.82	0.07
2010	11721	106.02	886	8527	2308	0.08	0.73	0.19
2011	20351	73.63	1637	11365	7349	0.08	0.56	0.36
2012	28438	39.74	6120	14650	7668	0.22	0.52	0.27
2013	29950	5.32	6626	16947	6377	0.22	0.57	0.21
2014	34122	13.93	8010	17745	8367	0.23	0.52	0.25
2015	36751	7.70	7802	18070	10879	0.21	0.49	0.29
متوسط نسبة التغير	-	44.10				0.22	0.65	0.15
معدل النمو السنوي المركب (*)	36.93%	-	31.44%	34.20%	73.74%			

المصدر:

- العمود (5,4,3,1) البنك المركزي العراقي الموقع الرسمي / www.cbi.iq
جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٣، ص ٢٥.
جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
- العمود (8,7,6,2) من عمل الباحثة.
(*) لمزيد من التفاصيل حول حساب معدل النمو السنوي المركب، انظر:
د.حسين ديكان درويش، ملامح وفاق التنمية الاقتصادية في الهند، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، العدد (٤)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٧، ص ١٣٣
(*) تم احتساب معدل النمو السنوي المركب للقطاع المالي خلال ١2 سنة بدلا من ١3 سنة.

ثانياً:- تطور مؤشرات سعر الفائدة للمدة (2003-2015)

يتضح من الجدول (2) الذي يبين تطورات سعر فائدة البنك المركزي العراقي بان سعر الفائدة بلغ (0.06) نهاية سنة 2004 مقابل (0.07) نهاية سنة 2003، وخلال سنة 2005 رفع البنك المركزي سعر الفائدة ليصل (0.07) ويكون قابل للتغير وفق لمتطلبات السياسة النقدية، وبلغ سعر الفائدة في سنة 2006 (0.16)، قام البنك المركزي العراقي بخفض سعر الفائدة ليصل إلى (0.17) خلال سنة 2008 مقابل (0.20) خلال سنة 2007، وهذا الخفض في مستويات الفائدة ومعدلاتها يتوقف على تطور اتجاهات التضخم وهي مسألة ملازمة لتطور حالة الاستقرار في الاقتصاد، وبلغ سعر فائدة البنك (0.07) في نهاية سنة 2009 ، شهد سنة 2010 تخفيض سعر فائدة البنك المركزي إلى (6%) وجاء هذا التخفيض استنادا إلى اهداف السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي لتحقيق الاستقرار النقدي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني لدى الجهاز المصرفي لغرض تمويل المشاريع التنموية^(١٣). استمر البنك المركزي العراقي خلال الاعوام (2011,2012,2013,2014) باعتماد سعر فائدة (سعر السياسة) (6%) وكان سنة 2006 هو الاكثر كفاءة في سعر الفائدة الممنوح من قبل البنك المركزي بالمقارنة مع سنة 2005 اذ بلغت نسبة التغير (128.6)، وادنى نسبة لسعر الفائدة كانت في سنة 2004 اذ بلغت

^(١٣) جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠، ص ٢٧.

(-14.29) وبمتوسط نسبة (-10.16). اما معدل النمو السنوي المركب فيبلغ (-1.18%).

جدول (2)
تطور سعر فائدة البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2015)
(نسب مئوية)

السنة	سعر فائدة البنك المركزي (1)	نسبة التغير % (2)
2003	0.07	-
2004	0.06	-14.29
2005	0.07	16.66
2006	0.16	128.6
2007	0.20	25
2008	0.17	-15
2009	0.07	-58.82
2010	0.06	-204.1
2011	0.06	0
2012	0.06	0
2013	0.06	0
2014	0.06	0
2015	0.06	0
معدل النمو السنوي المركب %	-1.18%	-
متوسط نسبة التغير		-10.16

المصدر:

- العمود (1) التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية السنة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية لسنوات متفرقة.
- العمود (2) من عمل الباحثة.

ثالثاً:- تطور الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2015)

يتضح من الجدول (3) الذي يبين تطور الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي بأن الانفاق الاستثماري بلغ (690.78) مليار دينار في نهاية سنة 2004 مقارنة بنظيره سنة 2003 حيث بلغ (8282.23) مليار دينار. اما في سنة 2006 بلغ الانفاق الاستثماري (7889.63) مليار

دينار مقابل (9162.36) مليار دينار نهاية سنة 2005. وسجل الانفاق الاستثماري ارتفاعا خلال سنة 2008 ليصل (10542) مليار دينار مقابل (7723.04) مليار دينار خلال سنة 2007. ارتفع الانفاق الاستثماري في نهاية سنة 2010 ليصل إلى (19472) مليار دينار مقابل (13091) مليار دينار نهاية سنة 2009. وواصل الانفاق الاستثمار ارتفاعه ليصل إلى (29351) مليار دينار خلال سنة 2012 مقابل (17832) مليار دينار خلال سنة 2011. اما خلال سنة 2014 واجه الانفاق الاستثماري انخفاضا ليصل إلى (24931) مليار دينار مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ (40381) مليار دينار. وعاد الارتفاع خلال سنة 2015 ليصل إلى (88954) مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي مركب (45.36%). ويلاحظ ان سنة 2004 هو الاكثر كفاءة في حجم الاستثمار وبنسبة تغير بلغت (1098.96%)، وادنى كفاءة لحجم الاستثمار كانت في سنة 2007 وبنسبة تغير بلغت (2.11%-). وبلغ متوسط نسبة التغير للانفاق الاستثماري (126.27%).

جدول (3)

تطور الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)

السنة	الانفاق الاستثماري (1)	نسبة التغير % (2)
2003	690.78	-
2004	8282.23	1098.96
2005	9162.36	10.62
2006	7889.63	-13.89
2007	7723.04	-2.11
2008	10542	36.50
2009	13091	24.17
2010	19472	48.74
2011	17832	-8.42
2012	29351	64.59
2013	40381	37.57
2014	24931	-38.26
2015	88954	256.80
معدل النمو السنوي المركب	45.63%	-
متوسط نسبة التغير	-	126.27

المصدر:

- العمود (1) وزارة المالية العراقية/ دائرة المحاسبة.
- العمود (2) من عمل الباحثة.

رابعاً:- تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP في العراق للمدة (2003-2015)

يتضح من الجدول (4) الذي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة ، بان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بلغ (41.6078) مليار دينار نهاية سنة 2004 مقابل (26.99) مليار دينار نهاية سنة 2003 وبنسبة نمو (54.17%)، فيما بلغ (GDP) بالأسعار الجارية (53235.4) مليار دينار مقابل (29585.8) مليار دينار، اما خلال سنة 2006 فان (GDP) بالأسعار الثابتة سجل ارتفاعا ليصل إلى (47.8514) مليار دينار مقابل (43.4388) مليار دينار خلال سنة 2005 وبنسبة نمو بلغت (10.16%)، وكذلك ارتفع (GDP) بالأسعار الجارية إلى (95588.0) مليار دينار سنة 2006 مقابل (73533.6) خلال سنة 2005. وبلغ (GDP) بالاسعار الثابتة (51.7166) مليار دينار خلال سنة 2008 مقابل (48.5106) خلال سنة 2007، فيما بلغ (GDP) بالاسعار الجارية (157026.1) مليار دينار في سنة 2008 مقابل (111455.8) مليار دينار في سنة 2007. وواصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نموه خلال سنة 2010 ليصل إلى (57.7516) مليار دينار مقابل (54.7208) مليار دينار سنة 2009 وبنسبة نمو بلغت (5.54%)، وكذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنة 2010 حيث بلغ (162064.6) مليار دينار مقابل (131275.6) مليار دينار في سنة 2009، فيما سجل (GDP) بالأسعار الثابتة خلال سنة 2012 (71.6808) مليار دينار مقابل (63.6504) مليار دينار خلال سنة 2011، فيما بلغ (GDP) بالاسعار الجارية (254225.5) مليار دينار سنة 2012 مقابل (217327.1) مليار دينار سنة 2011.

واذا نظرنا إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نجد أنه قد حقق ارتفاعا نسبيا منذ سنة 2004 وحتى سنة 2013، حيث بلغ حوالي (76.922) مليار دينار وبالأسعار الثابتة سنة 2013، ويعكس ذلك معدل النمو السنوي المركب الذي بلغ حوالي (8.01%)، ويعود ذلك إلى الاستقرار النسبي في الوضع الأمني عما كان عليه، ودخول بعض الشركات الاستثمارية إلى العراق، ألا أن هذا الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي يعود بالدرجة الأساس إلى الارتفاع القياسي في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومع ذلك فأن هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لم تؤد إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

أدت التطورات الأخيرة المتمثلة بالهبوط السريع في أسعار النفط العالمية إلى انخفاض عوائد التصدير النفطية، مؤدياً إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، حيث بلغ حوالي (75.304) مليار دينار سنة 2014 مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ حوالي (73.4669) مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (-2.44%) لسنة 2015 مما أثر على توقف أغلب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وسجل (GDP) أعلى كفاءة له خلال سنة 2004 ونسبة تغير بلغت (54.16%) للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ونسبة تغير بلغت (79.94%) للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وادنى كفاءة له كانت خلال سنة 2014 ونسبة تغير بلغت (-2.10%) للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبمتوسط نسبة تغير (9.47)، ونسبة تغير بلغت (-5.37%) للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبمتوسط نسبة تغير (19.99). وبمعدل نمو سنوي مركب (15.48%).

جدول (4)

تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (1988=100)
في العراق للمدة (2015-2003) (مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	نسبة التغير % (2)	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (3)	نسبة التغير % (4)
2003	26.9904	-	29585.8	-
2004	41.6078	54.16	53235.4	79.94
2005	43.4388	4.40	73533.6	38.13
2006	47.8514	10.16	95588.0	29.99
2007	48.5106	1.38	111455.8	16.60
2008	51.7166	6.61	157026.1	40.89
2009	54.7208	5.81	131275.6	-16.39
2010	57.7516	5.54	162064.6	23.45
2011	63.6504	10.21	217327.1	34.09
2012	71.6808	12.62	254225.5	16.98
2013	76.922	7.31	273587.5	7.62
2014	75.304	-2.10	258900.6	-5.37
2015	73.4669	-2.44	191715.8	-25.95
معدل النمو السنوي المركب	8.01%	-	15.48%	-
متوسط نسبة التغير		9.47		19.99

المصدر:

- العمود (1,3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية السنوية للنتائج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (2003-2015).
- العمود (2,4) من عمل الباحثة.

المبحث الثالث

(الجانب التطبيقي والتحليل القياسي للنماذج)

أولاً:- توصيف النموذج القياسي

1. **المتغير المعتمد (التابع) Dependent Variables :-** أعتمد على مجموعة من المتغيرات وهي (الائتمان النقدي (CF) بوصفه متغيراً تابعاً، والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) بوصفه متغيراً تابعاً، والانفاق الاستثماري (IN) بوصفه متغيراً تابعاً أيضاً).
2. **المتغيرات المستقلة Independent Variables :-** وتفسر ذلك المتغير الارتفاع أو الانخفاض في المتغير المعتمد خلال مدة البحث ويتمثل بالائتمان النقدي وسعر الفائدة.

تقدير النماذج بطريقة الانحدار الخطي البسيط simple Linear Regression Mothed

ان دراسة كل علاقة بين المتغيرات الاقتصادية تتطلب تحديد المتغيرات المؤثرة في تلك العلاقة، ومن أبسط أنواع العلاقات، العلاقة بين متغيرين أحدهما المتغير المستقل Independent Variable والآخر المتغير التابع Dependent Variable ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالعلاقة الدالية الآتية:

$$Y = f(X) \dots\dots (1)$$

حيث يمثل (X) المتغير المستقل و(Y) المتغير التابع.

ويمكن الاستعانة بالنظرية الاقتصادية لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرين (X) و(Y)، كذلك يستعان بالاقتصاد الرياضي والإحصاء لتصنيف العلاقة واختبار المتغيرات والصيغ المعتمدة في تحديد العلاقة المذكورة. وتحديد شكل العلاقة بين المتغيرات وأبسطها العلاقة الخطية Linear Form، وتسمى العلاقة الخطية بين متغيرين بالانحدار الخطي البسيط simple Linear Regression، كما وتسمى الصيغة الرياضية لتلك العلاقة بنموذج الانحدار الخطي البسيط (SLM)، أي ان العلاقة الخطية بين (Y) و(X) يمكن ان تكتب بالصيغة الآتية^(١٤)

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i \dots\dots (2)$$

(١٤) د. طالب حسن نجم الحياي، مقدمة في القياس الاقتصادي، حزيران ١٩٩١، ص ٣٤.

ويساعد الشكل الانتشاري للاخطاء العشوائية حول المتوسط على معرفة مدى تجانس تباين السلسلة الزمنية^(١٥).

ثانياً:- تقدير معادلة الائتمان النقدي

$$CF = 92.71131 - 452.0685IR \dots (2)$$

يتضح من المعادلة الخطية المقدرة ان الائتمان النقدي يمارس تأثيراً سلبياً على سعر الفائدة، ويظهر ذلك من خلال الإشارة السالبة للمعلمة المقدرة. مما يعني زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (-452.06) مليار دينار. بلغت القدرة التفسيرية للنموذج R^2 حوالي (24%)، وهذا يعني أن 24% من التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع والمتمثل بالائتمان النقدي تعود إلى المتغير المستقل والنسبة المتبقية (76%) تعود إلى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي، فيما بلغت قيمة R^2 حوالي (17%)، كما بلغت قيمة F المحتسبة للنموذج (3.556) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، إذن القيمة الجدولية المناظرة لها هي (3.03)، مما يدل على معنوية النموذج. ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. في حين كانت قيمة t المحتسبة لمعلمة الحد الثابت والبالغ (3.804) أكبر من القيم الجدولية بجميع المستويات مما يدل على معنوية هذه المعلمة، في حين بلغت قيمة t المحتسبة للمعلمة IR والبالغة (1.886) أكبر من القيم الجدولية وبمستوى معنوية 5% والبالغة (1.771)، مما يبين معنوية هذه المعلمة. كما بلغت احصاءة (DW) للنموذج (0.30) للدلالة على وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل بين الاخطاء العشوائية.

(١٥) L. C. ADKINS and R. C. John Wiley, Econometrics, Hill, 4 th. , ed. , 2011, P.61 .

جدول (5)

تقدير العلاقة الاقتصادية بين الائتمان النقدي وسعر الفائدة

Dependent Variable: CF				
Method: Least Squares				
Sample: 2003 2015				
Included observations: 13				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0029	3.803786	24.37343	92.71131	C
0.0860	-1.885887	239.7114	-452.0685	IR
52.37288	Mean dependent var		0.244327	R-squared
46.40371	S.D. dependent var		0.175630	Adjusted R-squared
10.46014	Akaike info criterion		42.13217	S.E. of regression
10.54705	Schwarz criterion		19526.32	Sum squared resid
10.44227	Hannan-Quinn criter.		-65.99090	Log likelihood
0.303305	Durbin-Watson stat		3.556568	F-statistic
			0.085978	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (E-views).

ثالثاً: تقدير معادلة الانفاق الاستثماري

$$IN = 35491.14 - 157830.0IR \dots (5)$$

يتضح من المعادلة الخطية المقدرة ان الانفاق الاستثماري يمارس تأثيراً سلبياً على سعر الفائدة، ويظهر ذلك من خلال الإشارة السالبة للمعلمة المقدرة. مما يعني زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثماري بمقدار (157830-) مليار دينار. بلغت القدرة التفسيرية للنموذج R^2 حوالي (12%)، وهذا يعني أن 12% من التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع والمتمثل بالانفاق الاستثماري تعود إلى المتغير المستقل والنسبة المتبقية (88%) تعود إلى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي، كما بلغت قيمة F المحتسبة للنموذج (1.524) وهي اقل من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (5%) والبالغة (3.03)، مما يدل على عدم معنوية النموذج، ويعني ذلك وجود علاقة ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. في حين كانت قيمة t المحتسبة لمعلمة الحد الثابت والبالغ (3.804) اكبر من القيم الجدولية بجميع المستويات مما يدل على معنوية هذه المعلمة، في حين بلغت

قيمة t المحتسبة للمعلمة IR والبالغة (-1.235) أكبر من القيم الجدولية وبمستوى معنوية 25% والبالغة (0.694) مما يبين معنوية هذه المعلمة. من جانب آخر بلغت احصاءة (DW) ما قيمة (0.90) مما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل بين الاخطاء العشوائية، ولكن لكون النموذج متفق مع منطق النظرية الاقتصادية سوف يتم قبوله.

جدول (6)

توضح العلاقة الاقتصادية بين الانفاق الاستثماري وسعر الفائدة

Dependent Variable: IN				
Method: Least Squares				
Sample: 2003 2015				
Included observations: 13				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0196	2.730387	12998.57	35491.14	C
0.2427	-1.234587	127840.3	-157830.0	IR
21407.85	Mean dependent var		0.121701	R-squared
22955.01	S.D. dependent var		0.041855	Adjusted R-squared
23.01834	Akaike info criterion		22469.47	S.E. of regression
23.10526	Schwarz criterion		5.55E+09	Sum squared resid
23.00048	Hannan-Quinn criter		-147.6192	Log likelihood
0.908192	Durbin-Watson stat		1.524206	F-statistic
			0.242708	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (E-views).

رابعاً- تقدير معادلة الناتج المحلي الاجمالي

$$GDP = 40.65802 + 0.301180CF \dots (3)$$

يتضح من المعادلة الخطية المقدرة ان الناتج المحلي الاجمالي يمارس تأثيرا ايجابيا على الائتمان النقدي، مما يعني زيادة الائتمان النقدي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.301) مليار دينار. بلغت القدرة التفسيرية للنموذج R^2 حوالي (85%)، وهذا يعني أن 85% من التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع والمتمثل بالناتج المحلي الاجمالي تعود إلى المتغيرات المستقلة والنسبة

المتبقية (15%) تعود إلى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي، فيما بلغت قيمة R^2 حوالي (83%)، كما بلغت قيمة F المحتسبة للنموذج (60.58) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (1%) إذ إن القيمة الجدولية المناظرة لها هي (4.67)، مما يدل على معنوية النموذج، ويعني ذلك وجود علاقة قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع. في حين كانت قيمة t المحتسبة لمعلمة الحد الثابت والبالغ (15.277) أكبر من القيم الجدولية بجميع المستويات مما يدل على معنوية هذه المعلمة، في حين بلغت قيمة t المحتسبة للمعلمة CF والبالغة (7.784) أكبر من القيم الجدولية وبمستوى معنوية (1%) والبالغة (2.650)، مما يبين معنوية هذه المعلمة. ومن جانب آخر بلغت احصاءة (DW) ما قيمته (0.76) مما يدل على وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية، وتم قبول النموذج لاتفاقه مع منطق النظرية الاقتصادية.

جدول (7)

تقدير العلاقة الاقتصادية بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان النقدي

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares				
Sample: 2003 2015				
Included observations: 13				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	15.27709	2.661372	40.65802	C
0.0000	7.783563	0.038694	0.301180	CF
56.43170	Mean dependent var		0.846334	R-squared
15.19177	S.D. dependent var		0.832364	Adjusted R-squared
6.634060	Akaike info criterion		6.220016	S.E. of regression
6.720976	Schwarz criterion		425.5747	Sum squared resid
6.616195	Hannan-Quinn criter.		-41.12139	Log likelihood
0.764851	Durbin-Watson stat		60.58385	F-statistic
			0.000008	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج (E-views).

(الاستنتاجات)

- (١) بلغ معدل النمو السنوي المركب للمتغيرات الاقتصادية موضوع البحث (FC,IN,GDP,IR) على التوالي (-1.18%, 8.01%, 45.63%, 36.93%) للمدة (2003-2015).
- (٢) اوضحت النماذج القياسية المقدرة اتفاقها مع منطق النظرية الاقتصادية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث وكما يلي:
 - أ- ان ارتفاع سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة والذي يؤدي إلى انخفاض الائتمان النقدي بمقدار (452.06-) مليار دينار.
 - ب- ان زيادة الائتمان النقدي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة مستوى النشاط الاقتصادي (GDP) بمقدار (0.301) مليار دينار.
 - ت- ان زيادة سعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثماري بمقدار (157830-) مليار دينار.

(التوصيات)

- (١) تفعيل دور الائتمان المصرفي من خلال قيام المصارف (الحكومية، الاهلية، والمختلطة) بانتهاج سياسة توسعية اي زيادة تقديم الائتمانات ومن ثم زيادة مستوى الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى النشاط الاقتصادي في العراق.
- (٢) التصدي للتضخم واستهدافه عبر سعر الفائدة الذي يعتمد عليه البنك المركزي في استهداف التضخم، وتحقيق اطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين. وكذلك من الضروري قيام الجهات ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة التخطيط، وزارة المالية). بالاهتمام بدقة الدراسات التي تساهم في تسهيل الية منح القروض والائتمان النقدي لدوره البارز في تحفيز ادوات السياسة النقدية.

(المصادر)

اولاً: المصادر باللغة العربية

(١) الكتب

١. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان - الاردن، ٢٠٠٦.
٢. طارق الحاج، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان، ط ١، ٢٠١٣.
٣. عبد الحسين جليل الغالبي، الصيرفة المركزية (النظرية والسياسات)، ط ١، ٢٠١٥.
٤. عبد الحليم كراجه واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر-عمان، ط ٢، ٢٠٠١.
٥. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
٦. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، دار للكتاب العالمي، عمان - الاردن، ط ١ - ٢٠٠٦.
٧. محمود حسين الوادي واخرون، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة - عمان، ط ١، ٢٠١٠.
٨. هيل عجمي جميل الجناي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر- عمان، ط ١، ٢٠٠٩.
٩. طالب حسن نجم الحياي، مقدمة في القياس الاقتصادي، حزيان، ١٩٩١.

(٢) الدوريات والتقارير

١. اسوان عبد القادر زيدان، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة (1980-2000)، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢. التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، المديرية السنة للإحصاء والابحاث، التقارير السنوية لسنوات متفرقة.
٣. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية السنة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٣.
٤. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية السنة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٨.

٥. جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠.
٦. حسين ديكان درويش، ملامح وافاق التنمية الاقتصادية في الهند، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، العدد (٤)، المجلد (١٥)، ٢٠٠٧.
٧. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية السنوية للنواتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (2003-2015).
٨. وزارة المالية العراقية / دائرة المحاسبة.

٢) شبكة المعلومات الدولية

١. البنك المركزي العراقي الموقع الرسمي / www.cbi.iq

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1. L. C. ADKINS and R. C. John Wiley, Econometrics, Hill, 4 th. , ed. , 2011.
2. McConnell and Brue, Macroeconomics, McGraw-Hill Higher education, 6 th., ed. , 2005.
3. R. H. Frank and B. S. Bernanke Principles of Economics, McGraw-Hill, 2008.
4. S. D. obson and S. Palfreman, Introduction to Economics, Oxford university press .